كانت السياسات المعلنة للولايات المتحدة، وعلى المستويات كافة، هي شن حرب ضد م.ت.ف. وقيادتها، وضد الشعب الفلسطيني، فكيف يكون ممكناً، حينئذٍ، ان تقبل سياسات النظام السوري المعادية لـ م.ت.ف. ولمصلحة من تنفذ هذه السياسات ؟ هل لمصلحة النظام السوري؟ أم لمصلحة اسرائيل والولايات المتحدة ؟ أم ان هناك مصالح متقاطعة لهذه الاطراف الثلاثة في شطب الرقم الفلسطيني من معادلة الشرق الأوسط ؟ ولمّا كان كل هذا الدم الفلسطيني سفك، وهذه الارواح الفلسطينية أُزهقت، من قبل هذا التحالف المعادي لـ م.ت.ف. والمعادي للشعب الفلسطيني، فان هذه الاسئلة وهذه الاختلافات في تقويم الدور السوري ليست مجرد اسئلة واختلافات أكاديمية.

على الرغم من تقويمنا السلبي لدور النظام السوري، ولأننا نعتقد بأن العلاقة مع هذا النظام يجب ان تقوم، في الدرجة الأولى، وقبل كل شيء، على أساس الثقة المتبادلة، والتعاون، وعلى أساس مقاومة المخططات الاميركية والاسرائيلية في المنطقة، فان المجلس الوطني الفلسطيني قرر، في دورته الثامنة عشرة التي عقدت في الجزائر، في شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٧، فتح صفحة جديدة مع النظام السوري على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر. وقد عبّر عن الموقف عينه الرئيس عرفات، وقادة آخرون في م.ت.ف. في أكثر من مناسبة. ولهذا، فقد عقدت، منذ ذلك الوقت، اجتماعات عدة، وعلى مستويات عليا، بين ممثلين لـ م.ت.ف. وممثلين للنظام السوري. ولسوء الحظ ، لم يسجل أي تقدم، جراء هذه المباحثات حتى الآن.

لقد قدمت البلدان الاشتراكية الى م.ت.ف. كل أشكال الدعم الممكنة، على الصعيد السياسي والدبلوماسي والمادي والعسكري والتقني والثقافي والمساعدة الطبية، حيث يدرس في البلدان الاشتراكية المختلفة آلاف من الطلبة الفلسطينيين. ويتراوح عددهم من عشرات في بعض الدول، الى آلاف في دول أخرى، مثل رومانيا.

وفي ما يتعلق بموضوع اسرائيل، فقد أيدت البلدان الاشتراكية قرار التقسيم الصادر سنة ١٩٤٧. واعترفت، دبلوماسياً، باسرائيل، منذ ١٩٤٨؛ الا انها قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، باستثناء رومانيا. وتعترف هذه الدول باحتياجات اسرائيل الأمنية، الا انها تطالب بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وتعترف بضرورة اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل داخل حدود فلسطين، التي كانت واقعة تحت الانتداب.

على أية حال، ان البلدان الاشتراكية، خصوصاً الاتحاد السوفياتي، تواجه مشكلة هجرة اليهود، والتي تستخدمها اسرائيل والولايات المتحدة باعتبارها وسيلة للضغط من أجل انتزاع تنازلات سياسية من البلدان المعنية، وخصوصاً من الاتحاد السوفياتي. ويعتبر تعديل جاكسون ـ فانيك لعام ١٩٧٤ حجر عثرة على طريق التعاون الاميركي ـ السوفياتي، من اجل ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط. كما ان المحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة، من أجل ابعاد الاتحاد السوفياتي عن الجهود المبذولة من أجل التوصل الى حل سلمي، تمثل عقبة أخرى على الطريق ذاته.

ومحاولة اجبار اليهود على الهجرة من بلدانهم الاصلية الى اسرائيل، فقط يساعد اسرائيل على اطالة أمد احتلالها للأراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها. ان ربط، ومماثلة، ومطابقة، اليهود مع اسرائيل لا يمثل، فقط، اساءة لليهود كدين، بل انه، أيضاً، أمر غير ديمقراطي أبداً، ويمثل اخفاقاً في تفهم وتقدير حقوق الانسان الاساسية الديمقراطية وحقوقه في حرية